دور نشر كتب الأطفال في الوطن العربي
ثقل المسئولية، وأخطاء التجربة

عباده تقلا *

رحلةٌ طويلةٌ تقطعها قصص الأطفال، قبل وصولها إلى أحضان قرّائنا الصغار

تبدأ تلك الرحلة خطوتها الأولى، من لحظة التماع الفكرة في ذهن الكاتب، مع كل ما تمر به من تغييرات وتطورات بعد ذلك، حتى تتحول إلى قصة، تقرع أبواب دُور النشر، باحثة عن فرصتها في الظهور. وبعد الحصول على موافقة الدار، دون أن نغفل ما يطرأ على القصة من تعديلات يقترحها المسئولون هناك، تنتقل إلى يدَي الرسام؛ ليُسهم إما بالارتقاء بها إلى فضاءات جديدة، أو تعتيم صورها الجميلة بخطوطه وألوانه؛ كلُّ ذلك حسب قراءته لها، وسَعَة خياله واجتهاده، لتدخل القصة بعد كل ذلك في مرحلة الطباعة والتسويق.

أمر نقدِّره حقَّ قدره، ونعرف جيدًا حجم متاعبه، وحساسية تفاصيله؛ لكنه لا يمنعنا من إبداء رأينا في تجربة دُور النشر في عالمنا العربي؛ خاصة أننا شركاء في هذه التجربة عبر نصوصنا الصادرة عن كثيرٍ من هذه الدُّور.

سياسات دور النشر

اختلاف الآراء ووجهات النظر، سمة صحية في كل مجالات الحياة، ودليل عافية وغنى، يُذكِّرني بقول الكاتب الأمريكي مارك توين: لولا اختلاف الأذواق، لبارت السلَع.

لكن سنوات طويلة من التعامل مع دُور نشر الأطفال، المنتشرة على امتداد الوطن العربي، وضعتني أمام حالة لم أصادفها من قبل، تتمثل في تناقض غريب بين تلك الدور في الحكم على مُنتَج واحد، إذ يحطُّ بعضها من قدر ذلك المنتج، إلى درجة عَدِّه دخيلًا على أدب الأطفال، بينما

* كاتب ومخرج سوري – روسيا.

يرتفع البعض به إلى السماء، مانحًا إياه صفات التفرُّد والتجديد، ومخاطبة الطفل كما يجب أن يُخاطَب.

وبانتقال المُنتَج إلى دُور أخرى، تظهر آراء متنوعة، فيُسخِّفه البعض، ويمتدحه آخرون، قابلين أو معتذرين عن نشره.

أما العبارة الجاهزة دائمًا عند رفض نشر القصة، فتتلخص في كون المنتج لا يتماشى مع سياسة الدار.

توقفت كثيرًا أمام تلك العبارة؛ خاصة أنني متابع جيد لما تنشره هذه الدُّور، فلم أجد سياسة معينة عند معظمها، اللهم إلا إذا كان تكريس أسماء بعينها، والخوف من وافدين جُدد إلى هذا العالم، وتفاصيل أخرى، سنذكرها في هذه المادة، هي ما قُصد به: سياسة الدار!

بين النص المُوافَق عليه والنص المنشور

يسعدنا إبلاغك بالموافقة على نشر نصك. عبارة ينتظرها كل كاتب، ويُمنِّي النفس بعدها، أن تسير العملية بيسر وسهولة حتى صدور القصة، ووصولها إلى مَن كتبها لهم.

لكن الأمر ليس بالبساطة التي يظنها، فعبارات أخرى مسبقة الصنع، ستكون في انتظاره، من مثل: نحن نعمل ضمن معايير معينة؛ لذلك لا تناسبنا هذه الجملة أو هذا المقطع.

أو: قررنا أن نغير تغييرًا بسيطًا في هذا الخط؛ لأننا لا نريد للطفل أن يفهم الأمر على هذا النحو.

خلال هذا الوقت يكون الكاتب قد وقَّع العقد، وقبض مكافأة قصته، لتأتيه المفاجأة الكبرى عندما يرسلون له النص بشكله النهائي، مع تغييرات لا يجد لها أي مبرر، اللهم إلا تلك العقدة الأزلية التي يحملها الناقد تجاه المبدع، فيغيرون لا لشيء إلا للتغيير، وكأنهم يظنون أنهم يرسلون للكاتب رسالة مفادُها أنه لولا لمساتهم المبدعة، لما كان النص جديرًا بالنشر!

وهذا الأمر يقودنا للحديث لاحقًا عن سويَّة الأشخاص الذين يقومون بهذه التعديلات.

بالعودة إلى موضوعنا، أتذكر قصة روتها لي بكل فخر وسرور، مسئولة التحرير في إحدى دُور النشر، ومفادُها أنها تسلَّمت نصًا من كاتب معروف، فوجدته دون المستوى؛ مما جعلها تسارع إلى تعديله، مُحوِّلة إياه إلى نص ممتع، بعد أن كان نصًا لا يميزه شيء إلا فكرته الجذابة.

لم تكتفِ مديرة التحرير بسرد القصة لي ولغيري، بل نشرت إنجازها على صفحتها على الفيس بوك، مخبرةً الجميع بصنيعتها المباركة، ومنتظرةً عبارات المديح والإعجاب بموهبتها.

أذكر أنني سألت الكاتب عن الأمر، فأخبرني أنه مرتبط بنصوص كثيرة مع دور نشر متعددة، ولم يكن لديه الوقت الكافي لتعديل النص، وأنه لا يريد خسارة العلاقة مع هذه الدار؛ كونهم يدفعون جيدًا للكاتب مقارنةً بغيرهم.

لُمْتُ الكاتب كثيرًا كونه سمح لهم بتغيير نصه على هواهم، وأخبرته أن تصرفه هذا، وهو الكاتب المشهور، سيشجع هذه الدار وغيرها، على العبث بالنصوص كما يحلو لهم.

أما بالنسبة إلى العبارة الأخيرة التي ذكرها الكاتب؛ فكلنا يعرف حاجة الكاتب في بلادنا إلى جهاتٍ كثيرةٍ يعمل معها، في ظل صعوبات الحياة، وعدم تقدير الأدب وأهله حقّ قدرهم؛ ولكن كاتبًا مثله ينشر ويقبض من عشرات الدور والمجلات، لا يحق له الاتكاء على عذرٍ كهذا.

خطوط حمراء

أذكر أنه في بداية تعاملي مع دور النشر، طُلب مني تغيير في إحدى القصص؛ كي لا يظهر الجَدُّ وكأنه يكذب على أحفاده، فهذا موضوع ممنوع، وسيفهم الأطفال، إن نحن ذكرناه، أن الكذب مسموح.

ومع أني عدَّلت في القصة؛ ليظهر الجدُّ كمن يخفي معلومة، لم يَحِنْ وقت إظهارها بعد، إلا أن دار النشر أصرت على إظهاره جَدًا واضحًا ومباشرًا جِدًا في كل ما يقوله.

بعدها بسنتين، رفضَتْ دار نشر أخرى ذكري لموضوع الموت في إحدى قصصي، وبرغم كل حججي لم أستطع إقناعهم، وظلوا متمسكين برأيهم، وكأنهم يريدون إقناعي أن الطفل لم يسمع بالموت من قبل، وأن أحدًا من أقاربه أو معارف أهله لم يمُت بعد، وأن طفل اليوم لا يتابع التلفاز، ولا يعرف حتى تفاصيل مسلسلات الكبار التي لا يغيب الموت عن أيٍّ منها.

حكاية ثالثة تتعلق بمسابقة للسباحة تشارك فيها الطفلة، بطلة قصتي، فيأتي رد دار النشر أن القصة ستُنشر مباشرة لو جعلتُ الصبي يشارك بدل الطفلة، فليس بإمكانهم إنتاج قصة ترتدي فيها طفلة في السادسة لباس البحر!

ومع أني قلت لهم إن بإمكانهم عرض الطفلة بملابس صيفية عادية، كون المسابقة تمت مصادفة، وهي تحضر مع أهلها سيركًا يُسمى سيرك على الماء؛ وبالتالي هي غير مستعدة

مسبقًا، وهو ما يبرر سباحتها في ذلك المسبَح المطاطي الصغير بلباس صيفي، إلا أنهم أصروا على الرفض.

أمرٌ آخر له علاقة بمفهوم التشيُّؤ، من مثل أن يكون بطل القصة جدارًا أو مذياعًا أو صنبورَ مياه، وهو أمر ترفضه كثيرٌ من الدُّور، من منطلقات خاصة بها.

تمامًا كما وافقت إحدى الدور على نصي، لكنها اعترضت على وجود كلمة "سحري" في عنوان القصة، فكل شيء يجب أن يكون واقعيًا حتى الكلمات المستخدمة في عنوان القصة!

هي عينة بسيطة من محظورات وخطوط حمراء تواجه كاتب قصص الأطفال، وتجبره في كثيرٍ من الأحيان على تعديل القصة كي يضمن نشرها.

لكن الأكثر طرافةً عندما يحلِّق الكاتب في عالم الخيال، مُقدِّمًا نصًا مختلفًا، فيأتيه الجواب: نصك ممتع، ولكن رسمه صعب!

لا يملك هنا إلا أن يضحك قائلًا: وكتابته أيضًا كانت صعبة بل مرهقة، لكنها ممتعة، ومحاكاة عوالم الطفل تستلزم تحليقًا في خيال الكاتب والرسام، علَّنا نقارب الدهشة الساكنة في دواخل الأطفال.

دور النشر والنصوص الاستثنائية

أجدُني، بعد حوادث كثيرة وقعت معي ومع كُتَّاب آخرين، مضطرًا للتساؤل إن كان هناك مشكلة بين دور النشر، ونصوص الأطفال المتميزة جدًا، أو التي يمكن وصفها بالاستثنائية من حيث فكرتها، معالجتها، لغتها وخيالها. وهي نصوص لا تظهر دائمًا في حياة الكاتب، وتراه عند إبداعها متلهفًا لتأخذ فرصتها في أهم دور النشر؛ لكنه في كثير من الأحيان يُجابَه بعبارة الاعتذار، المرفقة بالإشادة الكبيرة بمستوى نصه.

عند تدقيقي في أسماء دور النشر التي اعتذرت عن نشر مثل هذه النصوص، اتضح لي أن أصحاب تلك الدور هم من بين كُتَّاب الأطفال، وبعضهم من أصحاب الأسماء المميزة في هذا المجال، فتساءلت إن كان سبب الرفض هو الخشية من نصوص تفوق نصوصهم جودةً وخيالًا، ودخولًا في عوالم الطفل، وتؤثر، إن هي نُشرت، على مركز الصدارة الذي يحتلونه في دُورِهم؟

وكأنهم يريدون لمن يكتب عندهم، ألَّا يفوقهم مستوًى، فيضمنون بذلك امتلاك السلطة من طرفيها: سلطة امتلاك الدار، وسلطة التميز في نتاجهم، ويظهرون بمظهر من يعمل على احتواء

وتبنِّي الكُتَّاب الصاعدين؛ بشرط ألا يفكر أولئك الكُتَّاب بالتفوق عليهم.

وإن نحن نظرنا إلى الأمر بكثيرٍ من حُسن النية، لقلنا إنهم ربما يخافون عدم توافر نصوص بهذه السويَّة بشكل دائم؛ مما يجعلهم يفضلون التعامل مع ما يمكن تسميته النصوص السائدة، التي تشكل النسبة الأكبر من قصص الأطفال الصادرة عن معظم دور النشر في الوطن العربي.

وما دمنا قد تطرقنا إلى موضوع دور النشر التي يرأسها أو يمتلكها كُتَّاب، لا يمكننا إلا أن نشير إلى أن هذه الظاهرة بدأت تنتشر بسرعة كبيرة؛ إلى درجة أن البعض صار يفتتح دورَ نشر، مهمتها إنتاج إبداعاته فقط.

في كثيرٍ من الأحيان تشعر أن هذه الدُّور أشبه ما تكون بهدية، قُدمت لصاحبتها من زوجها أو والدها بمناسبة عيد ميلادها، أو نيلها درجة الدكتوراه مثلًا. وقد تعمدت هنا استخدام تاء التأنيث؛ كون أكثر الدور تمتلكها أو ترأسها سيدات، وهو ما يقودني إلى فكرة مغروسة في أذهان كثيرين، مفادُها أن السيدات أقرب للطفولة من الرجال، فكما يعملن مع الأطفال في رياض الأطفال، فهنَّ الأجدر على الكتابة لهم، وهي فكرة تثبت النصوص الموجودة في الأسواق عدم صحتها، كما تثبت أن الأقرب للطفل، هو من يعرف كيف يصل إلى أعماقه، ويحلق بخيال كخياله، ويرى العالم بعيونه.

لسنا ضد دار نشر تختص بإنتاج صاحبها، بشرط أن يقدم هذا الإنتاج جديدًا؛ لكننا نسجل تساؤلًا كبيرًا أمام دار نشر تطلق على نفسها تسمية تفيد أنها مخصصة لكلِّ كُتَّاب الوطن العربي، ثم نُفاجأ أنها لا تنشر إلا في حالات نادرة جدًا، لكتَّاب من خارج حدود البلد الذي أُسِّست فيه، وتسعى لتكريس أسماء معينة، بكل وسائل الميديا المتاحة، فتبدو أشبه بمَن يعاني عقدةَ نقص، ويحاول التغطية عليها بكل ما أُتيح له من عمليات تجميل.

من يحكم على سويـَّة النصوص؟

نعود إلى موضوع الحكم على مستوى النص، وتقرير صلاحيته للنشر من عدمها. برغم تشابه الأمر هنا، مع موضوع لجان التحكيم في مسابقات الأطفال المختلفة في وطننا العربي، فإنه يبدو أكثر صعوبةً بكثير؛ كون المسابقات، وخاصة الكبيرة منها، تسعى لتشكيل لجان على سوية معقولة في كثيرٍ من الأحيان، أما لجان القراءة في دور النشر المختلفة، فهم صاحب الدار قبل كل شيء، مع أشخاص تختلف تسميتهم، فمن لجنة القراءة إلى الفريق التربوي أو فريق المحررين، وغير ذلك من أسماء سميتموها.

احتكاكي الشخصي بكثير من العاملين في تلك الدُّور، وحواراتي معهم، أكدت لي أنهم ليسوا أكثر من موظفين إداريين، يفتقد معظمهم أي موهبة، وجُلُّ ما يمتلكه إجازة في اللغة العربية، لا تمنعه من ارتكاب أخطاء لغوية لا تغتفر، أو إحدى الإجازات الجامعية في التربية، دون أي ممارسة عملية.

وفي أغلب الحالات، يبقى القرار النهائي بيد صاحب الدار.

إحدى صاحبات دُور النشر، فوضت للمحررة الرئيسة، كما كانوا يسمونها، أمر قراءة القصص التي تصل إلى الدار؛ ومن ثم تقوم بإرسال ما ترشحه من النصوص، لتقول صاحبة الدار كلمتها النهائية، مقررةً قبول القصة من عدمه.

وطبعًا أسهم هذا الأمر في إقصاء نصوص ممتازة، لكتَّاب كُثر أعرفهم، فقط لأن تلك المحررة– الكاتبة، لم ترشحها لصاحبة الدار، إما لأنها لم تَرُقْ لمزاجها الشخصي، أو لأنها خشيت أن يتحول أصحابها إلى رقم صعب، تعجز هي وبعض العاملين معها في الدار عن اللحاق بهم.

في الوقت نفسه، كانت الدار تنشر عدة قصص لتلك المحررة، وهي في مجملها قصص متوسطة المستوى، أرسلتها لي المحررة، كي تأخذ رأيي فيها، منذ أن بدأتُ تعاوني مع تلك الدار قبل عدة سنوات.

أحلى ما في الأمر، أنه بعد أن غادرت تلك المحررة مركزها القيادي، أعاد بعض الكُتَّاب إرسال القصص إلى الدار، وتمت الموافقة، ونُشر الكثير منها.

ولا يتوقف موضوع سيطرة أصحاب الدور أو المحررين على دار النشر فقط، بل يمتد ليشمل الملاحق الخاصة بالطفولة، والتي تصدر عن بعض الصحف العربية.

ولا أجد مثالًا واضحًا في هذا المجال، أكثر من قصة أحد الكتَّاب، إن جاز لي أن أسميه كاتبًا، الذي يشرف على ملحق للأطفال صادر عن إحدى الصحف العربية.

عندما اطَّلعتُ على أحد أعداد ذلك الملحق، فوجئت بأن نسبة المواد المنشورة للكاتب – المشرف، تتجاوز ٧٠ بالمائة من مواد العدد كله! ولو كانت موادَّ مميزة لأمكننا غض النظر عن ذلك الاحتلال للملحق والطفولة، ولكن المصيبة الكبرى تكمن في كون معظم تلك المواد سطحية بامتياز، لا تقدم للطفولة شيئًا إلا الإساءة لذائقتها الأدبية وتحجيم خيالها، ويتجلى كل إسهامها في ملء صفحات الملحق، وملء جيوب صاحبها، المُفوَّض، وصاحب القرار بنشر مادة ما لأحد الكتَّاب، وإضافته إلى مملكته السعيدة.

وفوق كل ذلك الهُراء، نرى اسم الرجل حاضرًا باستمرار في لجان التحكيم الخاصة بمسابقات الأطفال، في حالة تكريس مقززة، نفَّرتني شخصيًا من المشاركة في إحدى المسابقات التي نظمتها الدولة التي يقيم فيها المبدع المذكور، كي لا يقع نصي بين يدَي ذلك العبقري الاستثنائي.

الكاتب: الحلقة الأهم والحق المهضوم:

يعترف الكثير من القائمين على دُور نشر الأطفال، أن حق الكاتب مهضوم، برغم أنه الأهم في العملية برُمَّتها، وبرغم اعترافهم هذا، الذي سمعته شخصيًا عدة مرات، فهم لا يقدمون ما يعيد له شيئًا من هذه الحقوق الضائعة، بل على العكس، يجادلونه بإصرار كي يقبل بالقيمة المادية المتدنية، التي يحددونها لمُنتَجه الفكري، متذرعين بعبارة أخرى من عباراتهم الجاهزة: لدينا نصوص كثيرة.

وهي عبارة فارغة، لأن المهم أن تكون هناك نصوص جيدة لا نصوص كثيرة؛ ولكن هذه الدُّور، ومن خلال عملها على نشر قصص متواضعة، وأحيانًا لا تمتُّ بصلَةٍ للكتابة للطفل، شجعت الكثيرين على تصدير بضاعتهم الرخيصة لتلك الدور، وجعلت أصحاب الدور يطلقون تلك العبارات المضحكة والساذَجة، ويساومون الكتَّاب، وكأنهم في أي سوق للخضار.

الناشر التاجر:

قد يغضُّ الكاتب النظر عن ناشر كتب الكبار، عندما يتعامل مع منتجه الأدبي كسلعة، من مبدأ أن ذلك الناشر قد اعتاد نشر كل شيء، من كتب الأدب إلى الأزياء والطبخ وغيرها؛ مما جعله يرى الأمر سلعة لا أكثر، وطبعًا لا ينطبق هذا الكلام على جميع ناشري كتب الكبار.

لكن الأمر يبدو صعبًا عندما يتعلق بنشر كتب الأطفال؛ لما للموضوع من حساسية وخصوصية، تجعل الكاتب ينفر من المساومات، ويتمنى أن يقع منتجه بين يدَيْ ناشر فنان وإنسان قبل كل شيء.

ولكن الأمور لا تسير دائمًا كما نشتهي.

أحد الناشرين الذين تعاملت معهم، يبدو مثالًا فاقعًا عن الناشر التاجر، الذي لا تشكل الكتب بالنسبة إليه إلا سلعة، وكتَّابها ليسوا إلا منتجين لبضاعة يحتاجها متجره؛ لذلك تراه

يتعامل معهم كما في أي بازار، فلا يترك كلامًا معسولًا إلا ويستخدمه كي يضمن شراء البضاعة بأرخص ثمن، ويماطل في دفع مستحقات الكاتب، مختلقًا عشرات الأسباب كي تبقى نقوده في حوزته أطول فترة ممكنة، ربما كي لا يخسر عائداتها المصرفية، أو حتى ينتهي من استثمارها في بازار آخر.

وفوق ذلك كله، يقوم ذلك الدخيل على أدب الطفل بعرض موضوع معين على عدة كتَّاب في الوقت ذاته، وعندما يحصل على السعر الأنسب من قِبل أحد الكتَّاب، يعتذر من الآخرين بحجة عدم ملاءمة ما كتبوه لنهج الدار.

أمثال هذا الناشر – التاجر، خطر حقيقي على الطفل والكاتب والعملية برمتها، ولا بدّ من وجود آليات معينة للتصدي لهم، وحماية الكتَّاب والأطفال من شرورهم.

أمثاله يشبهون منتجي الدراما التلفزيونية الذين قَدِموا إلى الوسط الفني من تعهدات البناء وتجارة الأغذية والمواشي، وتابعوا عملهم في الدراما بالعقلية ذاتها.

كل هذا يقودني لسؤال مهم عن الجهة التي يمكن للكاتب اللجوء إليها لحماية حقوقه، فما يقوم به هذا الناشر، تقوم به دُور نشر أخرى، وهو ما حصل معي شخصيًا مع دار نشر طلبت مني كتابة عدة قصص ضمن محاور معينة، وبعد إنجاز كل شيء، وتوقيع العقد من قِبلي، تذرعوا ببعض الأمور الإدارية التي تعيق إنجاز العقد، وهكذا حتى اختفوا تمامًا، غير عابئين بالوقت والجهد اللذين صرفتهما لإنجاز قصص بناءً على طلبهم، ولا بصعوبة إيجاد دار نشر أخرى، يمكنني عرض القصص عليها.

نقطةٌ أخرى تتعلق بأفكار القصص التي تُعرض على دُور النشر، ولا يتم قبولها. مَن يضمن للكاتب ألَّا تستخدم تلك الأفكار من قِبل أشخاص آخرين، وصلتهم فكرة القصة عن طريق أحد العاملين في تلك الدور، من فرق تربوية أو لجنة قراءة أو غيرها من المُسمَّيات؟

كل هذه النقاط بحاجة إلى جهات مسئولة تناقشها، وتضع آليات معينة وضوابط، تضمن ألَّا يضيع حق الكاتب، وألا يقع فريسة جهات تعتقد أنها في منأى عن أي مساءلة، فتخترع قوانينها الغبية، وتسعى لإجبار الآخرين على الخضوع لها، مستغلةً حاجتهم المعنوية والمادية.

أحلام تأسيس دور للنشر:

في ظل كل تلك الظروف الصعبة المحيطة بكتَّاب الأطفال، والتي جعلت البعض يتكلف

أعباء نشر قصصه على حسابه الشخصي، يعيش الكثير من أصدقائي ومعارفي من الكتَّاب، حُلم تأسيس دار نشر خاصة بهم، تريحهم من انتظار ردود أصحاب دُور النشر وشروطهم وتعديلاتهم، ومماطلات الكثير منهم.

وبرغم رجائي أن تتحقق أمنياتهم في الأجَل القريب، فإني أتمنى عند امتلاكهم لدُور نشرهم الخاصة، ألَّا يكرروا ما عانوا منه، مع الكُتاب الصاعدين، ويفقدهم بريق الإدارة والسلطة روح الطفل التي امتلكوها، عندما كتبوا قصصهم.

اقتراحات للمسرحيات والقصص الفائزة في المسابقات

بغَضِّ النظر عن رأينا في نتائجٍ كثيرٍ من مسابقات الأطفال، وأسماء الحاصلين على جوائزها، فإن هذا لا ينفي أن هناك بعض النصوص الجيدة، بل والممتازة أيضًا، وهي تستحق ألا يمر فوزها مرورًا عابرًا، بل أن يتم تثبيتها والاحتفاء بها، ليس فقط عن طريق طبع الكتاب الفائز، بل يجب إخراجه إلى فضاءات أرحب، من خلال تقديم النصوص المسرحية الفائزة على خشبات المسارح، بعد أن يعهد بالنصوص إلى مخرجين متميزين، والعمل على صناعة نواة سينما أطفال مختلفة، من خلال تصوير النصوص المتميزة سينمائيًا، وتنشيط الطقس السينمائي.

النصوص المسرحية بين المسابقات ودور النشر

تبدو النصوص المسرحية الأقل حظًا في الوصول إلى أطفالنا، مقارنةً بالقصص والقصائد الشعرية، ولولا المسابقات المسرحية كمسابقة الهيئة العربية للمسرح ومسابقة مؤسسة عبد الحميد شومان، لربما غاب المسرح كليًا؛ خاصة أن أصحاب دور النشر يرددون عبارة، يبدو أنهم قد اتفقوا عليها في أحد اجتماعاتهم التاريخية: لا نهتم بالمسرح حاليًا!

والله وحده يعلم ما المقصود بـ "حاليًا"، وإلى متى سيستمر تجاهل النص المسرحي، وهو أمر مرتبط، برأينا، بغياب المسرح عن مدارسنا، فلو أُولِي المسرح المدرسي ما يستحقه من اهتمام، لتحول النص المسرحي إلى مطلبٍ مُلِحٍّ لدُور النشر، كي تسوقه إلى المدارس.

كلمة لا بد منها

يعلم كاتب هذه السطور أنه سيُحارَب كثيرًا بعد نشر هذه المادة، وربما كما قالت لي إحدى

السيدات العربيات، "إن بقيت مُصرًا على نشر المادة التي تفكر في كتابتها، فاعلم أن باب رزقك سيُغلق، وستتوقف معظم دور النشر عن التعامل معك.".

بالمناسبة، فهذه السيدة قررت بعد التقاعد من وظيفتها الإدارية، أن تصبح كاتبة أطفال، من مبدأ أن الكتابة للطفل عمل سهل، لا يحتاج أي مؤهلات، (ربما لم تقرأ رأي الروائي الكولومبي غابرييل غارسيا ماركيز في الأمر).

وبناءً عليه اقتحمت دُور النشر، حاملةً قبل قصصها، سيلَ مجاملاتِها الذي لا يتوقف، واستعدادها التام لتبني مواقف البلد الذي تعيش فيه، ولو على حساب وطنها الأم.

أحب أن أُطمئِن الكاتبة المبدعة أنني غير مكترث بكل ذلك، فمن سيتوقف عن التعامل معي لأنني سلطت الضوء على تجربة دور النشر في الوطن العربي، بعيدًا عن المجاملات وتلميع الصور، فأنا والطفولة برَاءٌ منه.

ونشكر لله أنه برغم كل ضبابية المشهد، تبقى دُورٌ قليلة، تعرف أن تقديم منتج مميز للطفل قضية مرهقة، تشبه الإبحار في المحيطات، لا كما يظنها الكثيرون نزهة في السواقي، ومع أمثال هذه الدُّور، سيسعى كل مُجدّ لتقديم رؤيته الخاصة لأدب الطفل، بُغيةَ الوصول إلى أدب أطفال عربي، نفخر بتصديره إلى العالم.